



من أجل يمن لا مكان فيه للتطرف والغلو

المؤتمر الشعبي العام



فيما يتواصل الشجب والتتديد بالعمل الإرهابي الذي تستهدف المنشآت النفطية

السعودية سارعت إلى إدانة العمل الارهابي واعتبرته تهديداً لأمن واستقرار البلدين

المؤتمر يحدّر قيادات المشترك من لجونها للممارسات المخالفة للقانون ويربط بين خطابات مرشحيها حول النفط وبين العمليات الإرهابية

لعل هذه الاعمال الخرقاء التي تسعى لاشيء سوى الاضرار بالمصالح الوطنية والاقتصادية العليا مطالباً بسرعة الكشف عن بقع وراعيهم وتقديمهم لمحكمة عاجلة لينالوا جزاءهم الرادع ولكونوا عبرة لغيرهم.

فيما قال عدده محمد الجندى ان هذه الاعمال لا تتفق مع الديمقراطية باي حال من الأحوال وان ليس للإرهابيين سوى الإجراءات الرادعة بدافع الحرص على أمن الوطن واستقراره لان الإرهابيين هم خارجون عن القانون ويجب على كل مواطن محاربتهم أينما وجدوا لأنهم أعداء للحياة والحرية.

وكان مصدر مسؤول بوزارة الداخلية قد صرح بوقوع ٦٦ سبتمبرت، انه تم في ساعة مبكرة من صباح أمس اليوم إحباط هجوميين إرهابيين فاشلين بأربع سيارات مفخخة استهدفت ميناء تصدير النفط في ضفة حضرموت والشاتي مصفاة النفط ووحدة انتاج الغاز بمنطقة صافى بمارب، وقال المصدر لـ ٦٦ سبتمبرت، انه في تمام الساعة الخامسة والربع صباحاً اندفعت سيارتان نوع شاص بسرعة كبيرة كان يقود الأولى شخص بلبس ملابس عمال الشركة العاملة في الميناء والأخرى يقودها شخص بلبس ملابس عسكرية حاولتا اقتحام خزانات الوقود بميناء ضفة في حضرموت إلا ان أفراد الحراسة في الميناء تمكنوا من تخيير السيارتين المفخختين قبل ان تصلا الى هدفهما وهي الخزانات المليئة بكميات كبيرة من النفط، وتنج من الحادث استشهاده احد أفراد الحراسة ومقتل المهاجمين الإرهابيين الإتحساريين اللذين تناثرت أشلاؤهما في المكان، كما تسببت إحدى الشظايا الناتجة عن انفجار إحدى السيارتين الى حدوث حريق طفيف في احد الخزانات تم السيطرة عليه بسرعة.. وفي تمام الساعة الخامسة وخمسين دقيقة تمكن أفراد الحراسة من تفجير سيارتين مفخختين نوع شاص ببيض اللون شبيهة بالسيارتين المستخدمة في محاولة تفجير المنشآت النفطية كان يقودهما شخصان إرهابيان إتحساريان حاولتا اقتحام مصفاة النفط ووحدة انتاج الغاز بمنطقة صافى بمارب ولم يسفر الحادث عن إصابات إرهابية إتحسارية عن حدوث أضرار في الأرواح أو منشآت وحدة انتاج الغاز والمصفاة في صافى بمارب فيما قُتل المهاجمان الإتحساريان وتناثرت أشلاؤهما في مكان الحادث.. وقال المصدر انه يجري التحقيق في الحادث الإرهابي وعرفه العناصر الإرهابية المرتكبة له والجهة التي تقف وراء هذه الاعمال الإرهابية التي تستهدف أمن الوطن والاقتصاد ومصالح المواطنين، مؤكداً انها لن تنفي بلانها عن مواصلة جهودها الدووية في مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر الإرهابية الظلامية التي تحاول النيل من أمن الوطن واستقراره ومصالحه وسكينة المجتمع.

التنمية والعودة إلى مربع الخوف والإرهاب. الشيخ احمد سعد أبدي امتعاضه لعل هذه الاعمال الجبانة التخريبية التي تستهدف أمن والاقتصاد اليمن وتسببته إلى سمعته وكذا الإضرار بمصالح وخيرات الشعب اليمني واعتبر ان من يقف وراء هذه الاعمال مجرد خسارجين عن القانون ومخربين رهنوا أنفسهم إلى القوى الظلامية المتطرفة التي لا يهملها سوى تحقيق مصالحها.

الى ذلك قال المهندس عبد الحافظ رشاد العلمي ان من يقوم بمثل هذه التخريبية هم جبهة وحاقنون ومدفوعون من قوى ظلامية معادية تستهدف الاضرار بمصالح الوطن وأمنه واستقراره، ويبدو ان الشعور المكنر بالهزيمة قد دفعهم للقيام بعمل هذه الاعمال الإرهابية لغرض عرقلة مسيرة الانتخابية التي نحن بصدها.. ودعا كافة أبناء الشعب اليمني الى اليقظة الدائمة والتصدي

الجناة والجهات التي تقف وراءهم وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

الكتوتور على المخلافي قال انه عمل إجرامي موجّه ضد الشعب اليمني ويجب عدم السكوت عنه حيث يجب محاسبة الأطراف والجهات التي تقف وراء هذا العمل التخريبي الجبان

ذلك للمؤتمر الشعبي العام.

وقال المصدر إن مثل تلك الممارسات تعد بداية الهزيمة لأحزاب اللقاء المشترك، لاسيما وقد تم التعرف على هوية من يقومون بتلك الاعمال وانتماءاتهم للمشترك.

واختتم المصدر تصريحه بالقول ان الحقيقة قد تحلت أمام الشعب وان تلك الاعمال التي تستهدف الوطن وتسبب اليه قسداً صارت مفضوحة بعد ان عجز الجبناء عن استهداف مكتسبات الوطن ومنشآته النفطية والغازية واستهداف العملية الديمقراطية.

الى ذلك استنكر عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والفكرية العمل الإرهابي الإتحساري الفاشل الذي استهدف منشآت النفط في صافى والضفة.. معتبرين ان مثل هذه الاعمال مناقية لأخلاق وقيم الشعب اليمني الاصيل كما انها لا تتفق مع الديمقراطية في أي حال من الأحوال وطالبوا في احاديث لـ ٦٦ سبتمبرت، بالكشف عن

شخصيات: من يقفون وراء هذا العمل التخريبي هم خارجون عن القانون وتقف وراءهم قوى ظلامية متطرفة

وقال ان الشعب اليمني لن يسكت عن مثل هذا الأمر ولن تتفنى هذه المحاولات الإجرامية الرخيصة عن السير قدماً في العملية الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي ستشهدها بلادنا في ٢٠٠٦ من الشهر الجاري ولن يسمح الشعب اليمني للمرجفين والمترصين بتحقيق أهدافهم الدنيئة التي يرمون من ورائها إلى عرقلة مسيرة

هذا وكما مصدر مسؤول بالمؤتمر الشعبي العام قد ربط بين خطابات مرشح المشترك حول النفط خلال مهرجاناته التي عقدها في كل من محافظات مارب وحضرموت وشبوة وبين العمليات الإرهابية التي استهدفت أمس المنشآت النفطية والغازية في محافظتي مارب وحضرموت، محذراً قيادات المشترك من لجونها لممارسة الاعمال المخالفة للقانون والتي ستعود عواقبها على الوطن والعملية الديمقراطية.

واعلن المصدر إدانة المؤتمر الشعبي العام لهذه العمليات الإرهابية ومطالبته الأجهزة الأمنية بسرعة التحري والتحقيق في خلفية وملاسات تلك الاعمال الإجرامية والجهات التي تفتق خلفها والقض عليهم وإحالتهم لمحكمة العنينة حتى يكون كافة أبناء الشعب اليمني على بينة حول الجهات الموجهة والداعمة لمثل تلك الاعمال الإرهابية التي تستهدف أبناء الشعب وتحاول تشويه وطننا والإساءة إليه.

واضاف المصدر ان الخطاب الإعلامي والسياسي للقاء المشترك سواء في الصحف والمصاير عن أحزابه أو من خلال مايردده مرشحوهم في المهرجانات الانتخابية (الأصلي، والبدلي) قد جعلت النفط هدفاً رئيسياً للحملة الانتخابية للمشارك وكانها لا تدرك ان تلك الثورة هي ملك للشعب بأكمله وأنه لا مجال أمام المتفذين والمزايدين من قيادات المشترك للحصول على أي مكاسب غير مشروعة مهما كانت أساليب الإرتزاز والضغط.

كما عبر المصدر عن أسفه للممارسات التي يقوم بها اللقاء المشترك من خلال عملية التشويه المتعمد لصور فيصل بن سلمان ونسب

مليار و ٨٠٠ مليون دولار خسائر اليمن جراء الإرهاب البحري

كشفت دراسة متخصصة أعدتها مصلحة خفر السواحل اليمنية ان إجمالي الخسائر التي تكبدتها الحكومة اليمنية جراء استهداف شواطئها من قبل الإرهابيين سواء بالاعتداء على (كول) واليميرج) او القرصنة البحرية تصل إلى أكثر من مليار و ٨٠٠ مليون دولار في نفس الوقت الذي أكدت نجاح البرامج الأمنية اليمنية في ردع الإرهاب البحري نهائياً. والحد من جرائم القرصنة البحرية بنسب معقولة تبعاً للإمكانيات المتاحة للدولة، وأكدت الدراسة ان أعداء عميد ركن صالح بن علي مجلي - وكيل مصلحة خفر السواحل - ان اليمن اعتمدت ثلاثة محاور رئيسية في مواجهة الإرهاب هي:

أولاً: التعامل بحزم وشدة في مواجهة الإرهاب والإرهابيين واعتقالهم وتقديمهم للقضاء، وثانياً: اتباع أسلوب الحوار الفكري مع الذين لم يرتكبوا جرائم إرهابية، وثالثاً: التنسيق العالي مع الأجهزة في الدول الشقيقة والصديقة من خلال تبادل المعلومات وتسليم المطلوبين والعمل المشترك، مشيراً إلى ان ذلك أسهم في إلقاء القبض على المتورطين بتفجير المدمرة الأمريكية (كول) والناقلة الفرنسية (ليميرج).

واعتبر العميد مجلي تعرض البحار لأعمال القرصنة والإرهاب ناجماً عن إدراك الإرهابيين والقرصنة لأهمية النقل البحري وحجم الأضرار التي بإمكانها إلحاقها بالعالم، فيما لو جعلوا ذلك الميدان سحوراً لأنشطتهم التخريبية، معللاً ذلك بما يتصف به النقل البحري من امتيازات على سواء كونه أرض وسائل النقل، واكثرها اماناً، وأقلها قبوياً، ولكون ٩٠٪ من التجارة العالمية تستخدم النقل البحري، منوهاً إلى: ان تلك الأهمية جعلت دول العالم تولي عناية كبيرة لتأمين الموانئ وحماية الشواطئ، واستعرض أيضاً اثر الموقع الجغرافي للبحر الأحمر، وخليج عدن في تعرضهما لأستهداف، مبيناً ان لهما أهمية خاصة جغرافية واقتصادية، وسياسية

أكاديميون وسياسيون: عودة (قيادات) من الخارج تضاعف من عزلة أحزاب المشترك

عودة (قيادات) من الخارج تضاعف من عزلة أحزاب المشترك

يعتمد على تاجيح الأزمات واستغلال الأصوات النشاز لتأكيد على صوابية الرؤى التي يحملونها، وهؤلاء يريدون أن يبقى كل فرد خارج الوطن حتى يؤكدوا ان الوطن لا يتسع للجميع.

ومن جانبه قال الدكتور احمد الكبيسي - أستاذ العلوم السياسية -: نعرف ان قرار الغفو قد صدر قبل فترة وان الدعوة للمعارضة قسي الخارج قد وجهت وان العمل السياسي في اليمن يرتكز على أسس ديمقراطية، وبالتالي فإن عودة الجفري وبين فريد ومن معهم للمشاركة في الاستحقاق الرئاسي والمحلي دلالة على رؤيتهم ان الرئيس علي عبدالله صالح هو الأجدل لقادة البلاد.

ونسوه إلى ان عودتهم في هذه اللحظة هي تسجيل موقف، والمسوق هذا يتمثل في ممارستهم لحقوقهم السياسية كمواطنين وحرصاً على مصلحة الوطن.

الخارج يتزايدون..

واضاف الصوفي: ان عودة الاخ عبدالرحمن الجفري مؤثر واضح للدخل والخارج على ان الجمهورية اليمنية وطن يتسع للأمال حتى على اختلافها، مؤكداً ان هذه العودة ستفرد العملية السياسية بزخم إضافي وايضاً تعيد رسم الخارطة السياسية بشكل واضح يتمايز فيه الذين يرغبون في العيش في الوطن كما هو، ومن يريدون إعادة تقييم الوطن على مقاماتهم وقد منافعهم.

واكد ان هذه العودة تعزز لبعد عميق في التعددية السياسية وإزالة لكل آثار الأزمات والصراعات.

وتعليقاً على موقف الأحزاب المشترك التي رأت في ذلك صفقة سياسية مع الرئيس والحزب الحاكم، قال الصوفي: الديمقراطية لا توجد صفقات وإنما توجد حوارات تدب الجليل بين الناس وتعتمق التفاهم، وأن الذي ينزعج من عودة أي يعني من خارج الوطن ليمارس حقه كمواطن بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى هو تيار أو تحالف

عليه فخامته من ان الوطن يتسع للجميع ويستجيب لكل الأطروحات والقواصم المشتركة، فضلاً عن الموقف الذي اكده (الجفري) صراحة بقوله: انه يعتقد عن خبرة وعن فهم لليمن واحتياجاتها ان الرئيس (علي عبدالله صالح) هو الأنسب لقيادة المرحلة القادمة، وما أوضحه من انه تم إغلاق ملف معارضة الخارج من زمان وليس من الآن..

وفي هذا السياق أكد محللون سياسيون للمركز الإعلامي للمؤتمر الشعبي العام ان أحزاب اللقاء المشترك لم تتعاط بموقف مسؤول إزاء عودة قيادات من الخارج حينما اعتبرت عودة (الجفري) تندرج في إطار صفقة سياسية مع الرئيس والحزب الحاكم.

وقال الأستاذ احمد الصوفي - المرشد العام لتيار المستقبل -: ان عودة الجفري وبين فريد وغيرهما أسقط على قيادات المشترك ورقة استغلال الأزمات وصناعة المغريات وتقديم الإشارة للخارج ان نسبة المعارضين في

عبد العزيز الهياجم

■ اثار عودة الأستاذ عبدالرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (راي) - ومعه عدد من قيادات الرابطة قلق واستياء قيادات أحزاب اللقاء المشترك التي ظلت تستغل ورقة وجود بعض المعارضين في خارج البلاد للمزايدة والمكابدة والمراهنة على تاليب دوائر أجنبية وغربية لممارسة ضغوط وتدخلات تحت شعار الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان وعدم التصفيق على المعارضين.

وضاعف من شعور قيادات المشترك بالعزلة والانزمام التصريحات والمواقف التي أكد عليها (الجفري) لدى عودته عندما قال: ان عودته لم تكن صدفة وإنما جاءت بترتيبات وتواصل مع الرئيس علي عبدالله صالح، معبراً عن شكره للرئيس على مبادرته الإيجابية من أجل عودة القيادات الموجودة في الخارج إلى أرض الوطن وما أكد

الميثاق

نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد انعم

مدير التحرير: أمين الوائلي

نائب مدير التحرير: عبد الولي المذابي، يحيى علي نوري

سكرتير التحرير: محمد صالح الجرداوي

سعر الاشتراكات: الشركة والمؤسست الأجنبية: ٢٠٠ دولار، الشركة والمؤسست اليمنية: ٤٠٠٠ ريال

الإشراكات والإعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

العنوان: لجمهورية اليمنية- صنعاء- شارع رقم (١٢) متفرع من شارع الزبير امام مبنى سابقون، تليفون: ٤٠١٨٤٢-٤٠١١١٨-٤٠١٨٤٣-٤٠١٨٤٤، فاكس: ٣٣٧٧، ج.ب: ٣٣٧٧، موقع الصحيفة على الانترنت: www.almethaq.net، البريد الإلكتروني: contact@almethaq.net